

الآليات القانونية لترقية الصحة الحيوانية للثروة الحيوانية

Legal mechanisms for promoting animal health

عزة عبد الناصر¹AZZA Abdennasser¹¹ جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت (الجزائر)، abdenasser.azza@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/25 تاريخ القبول: 2026/04/09 تاريخ النشر: 2026/07/04

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الحماية الصحية للثروة الحيوانية، حيث تسعى الدولة في الآونة الأخيرة لتحسين وتطوير هذه الثروة من أجل تكون خيار استراتيجي في تحقيق الأمن الغذائي وتماشياً مع النهج الاقتصادي الجديد الذي يركز على تعزيز جميع الموارد والثروات الوطنية الأخرى، حيث تعد الثروة الحيوانية الأهم على الإطلاق، لذا كان لزاماً على الدولة أن تضع آليات وإجراءات من أجل وقاية وتحسين صحة الحيوانات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: وجوب الحماية الصحية للثروة الحيوانية.

الكلمات المفتاحية: الثروة الحيوانية، الوقاية، المنتوجات، مراقبة الأسواق.

تصنيفات JEL : Q18، Q13، Q16

Abstract:

This work deals with the subject of animal wealth protection in which the state seeks for its improvement recently and to consider it and its rise. In fact this wealth may be a strategic option of food protection and follows the new economic type that focuses on the reinforcement of all materials and national wealth. The animal wealth is considered as the most significant category. For that, the state did strategies and procedures to improve it and to protect the health of animals. This study comes out with several findings among them we cite the obligation of protecting the health of animals.

Key words : animal health, protection, products, market controls

JEL Classification Codes: Q18، Q16، Q13

¹ المؤلف المرسل: عزة عبد الناصر، الإيميل: abdenasser.azza@univ-temouchent.edu.dz

1. مقدمة

اعتمدت الدولة من مدة على الثروة البترولية في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا عبر تصدير البترول خاماً من أجل تحصيل إيرادات بالعملة الصعبة، تستخدم في تمويل عمليات استيراد منتجات أغلبها غذائية استهلاكية، ومنه لتحقيق أمن غذائي أقل ما يمكن وصفه أنه أمن هش غير مستدام، لأنه يعتمد في تحقيقه على ثروة وحيدة يعرف عنها التأثير بالتقلبات بجميع أنواعها، وأخذ هذا الأمن الغذائي لا يرتبط بصورة مباشرة مع الثروة الحيوانية التي يعرف عنها أنها مصدر للمنتجات الغذائية.

حيث في سبيل تحقيق أمن غذائي مستدام وحقيقي تستهدف الدولة في الآونة الأخيرة تمتين الثروة الحيوانية بإبراز ما تحتويه من مقومات ومؤهلات تجعلها جديرة باهتمام الفاعلين الاقتصاديين بالاستثمار فيها وعلى جميع الأصعدة.

تشكل هذه الثروة الحيوانية من أصناف عديدة لحيوانات قد تكون عرضة للعديد من الأمراض التي تهدد حياتها بشكل مباشر، وبالتالي عرقلة أي استراتيجية قد توضع لتطوير هذه الثروة والاستفادة منها اقتصادياً.

في هذا الصدد فالتساؤل الذي يمكن إثارته هو:

ما هي الآليات القانونية ذات الطابع الإجرائي التي تعتمد عليها الدولة في تكريس حماية صحية

للثروة الحيوانية كفيلة بمرافقة أي استراتيجية في هذا المجال تهدف إلى تطوير الإنتاج الوطني؟

للإجابة على هذا التساؤل نقسم هذه الدراسة إلى محورين:

نتناول في المحور الأول مفهوماً عاماً حول الثروة الحيوانية والأمراض الحيوانية، وفي الثاني

الإجراءات القانونية لحماية الصحة الحيوانية.

2. الإطار المفاهيمي للثروة والأمراض الحيوانية

رصدت الدولة الجزائرية العديد من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تنمية ما يعرف بالثروة الحيوانية، وجعلها تستغل بطريقة منهجية وفق أسس واضحة المعالم، من أجل أن تقدم هذه الأخيرة الإضافة المرجوة منها في طريق تحقيق الأمن الغذائي أحد فروع الأمن القومي. واستناداً إلى العديد من الاعتبارات الطبيعية منها والصحية كذلك وجب منا تحديد مفهوم هذه الثروة الحيوانية محل الحماية أولاً، ثم التطرق ثانياً إلى مفهوم الأمراض الحيوانية التي تهدد هذه الثروة وتجعل منها غير مدرة للثروة.

1.2 الثروة الحيوانية أساس الأمن الغذائي

كما هو متعارف عليه منذ القدم تزخر الجزائر بثروة حيوانية متعددة الأصناف، ساهم في تنوعها تباين المناخ والغطاء النباتي بسبب شساعة الرقعة الجغرافية للوطن. إن الهدف من حماية الثروة الحيوانية هو توفير المنتجات ذات المصدر الحيواني لتغذية الأفراد. وعليه من البديهي تحديد هذه الثروة الحيوانية التي تحقق هذا الهدف.

1.1.2 مفهوم الثروة الحيوانية

أولاً: تعريف الثروة الحيوانية

الثروة الحيوانية هي مجموع الوسائل المادية القادرة على توليد الدخل، التي لها قابلية على التداول قصد اتساع حاجيات العامة. (محمود)

كما تعتبر أيضاً أحد الأصول اللازمة للتماسك والصمود الاقتصادي وزيادة الدخل، باعتبارها تدعم الإنتاج الفلاحي من خلال استخدام الروث كسماد طبيعي في المجال الفلاحي. كما تعرف أنها تلك الحيوانات التي تربي من أجل تحقيق الربح في بيئة زراعية. (levestok, 23/06/2021)

بالرجوع للتشريعات والقوانين التي تناولت الثروة الحيوانية نجد أن المشرع الوطني وبطريقة غير مباشرة قد نص على أن ما يعرف بالحيوانات الداخلية التي يمكن تربيتها في المستثمرات بحشد رؤوس

أموال ووسائل بشرية ومادية قصد تكوين مشروع يهدف إلى الاستثمار فيها قصد الحصول على منتجات ذات أصل حيواني. (08/88)

أما في التشريعات المقارنة في هذا الصدد، نجد أن المشرع اليمني من خلال المادة 02 من القانون رقم 17 الصادر سنة 2004 المتعلق بتنظيم وحماية الثروة الحيوانية قد نص بطريقة صريحة على أن الثروة الحيوانية تتكون من أصناف الحيوانات الندية والدواجن والطيور والنحل. (17)

من خلال هذه التعريفات يمكننا القول أن الثروة الحيوانية هي تلك الحيوانات التي تمنح لنا منتجات غذائية على حالها كالحليب أو اللحم أو أي مادة ذات قيمة مضافة، والتي يمكن تربيتها في وسط مغلق عبر استعمال العديد من الوسائل المادية والتقنيات في التربية.

هذه المنتجات التي تسمى بالمنتجات ذات الأصل الحيواني نتاج تربية الثروة الحيوانية هي متعددة ومتنوعة تعرف على أنها مصدر أساسي لما يعرف بالبروتين الغذائي، ومن زاوية أخرى أن هذه المنتجات تعد المحرك الرئيسي للصناعات التحويلية في المجال الغذائي، إذ لا مناص من القول أن تطوير الثروة الحيوانية هو حتمية حتى تكون هذه الأخيرة الضامن الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي وتبئين الموارد الاقتصادية الأخرى عدا موارد الطاقة. (66)

ثانيا: أصناف الحيوانات المشكلة للثروة الحيوانية

تركز النصوص القانونية المنظمة للصحة الحيوانية اهتمامها على أصناف محددة من الحيوانات، حيث أولتها بالعديد من الأحكام في هذا الصدد، هذه الأصناف تتقاسم فيما بينها ميزة مشتركة أنها مصدر مهم لغذاء المستهلك وفي تربيتها حلول لمشكلات عديدة اقتصادية منها واجتماعية.

تتكون هذه الحيوانات المشكّلة للثروة الحيوانية في الجزائر من الأصناف التالية:

- **الأغنام:** هذا الصنف ومنذ القم هو الأكثر عددا سواء في الجزائر أو العالم، يتميز بالتذبذب صعوداً وانخفاضاً، وهذا بسبب العديد من العوامل كالجفاف أو الأمراض الوبائية. (brugère)

إلا أنه في الآونة الأخير هنالك تراجع في إعددها حيث سجل سنة 2014 حوالي 27 مليون رأس غنم تحصيلها الجزائر، وانخفض العدد إلى 19 مليون سنة 2020. (مانع، جوان 2023)

عمدت الدولة ابتداءً من سنة 2022 إلى اتخاذ قرار بالقيام بما يعرف بعملية الإحصاء الفلاحي لجميع الموارد في هذا القطاع، من أجل تحقيق العديد من الغايات التي تدور في فلك فكرة تحقيق الأمن الغذائي، حيث أجاب هذا الإحصاء توفر الجزائر عدد لا يتجاوز 17 مليون رأس غنم وهذا سنة 2023، حيث تصرّحات وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

- **الأبقار:** يمثل هذا الصنف المصدر الرئيسي للمنتوجات ذات المصدر الحيواني وبالخصوص الحليب ومشتقاته، وينقسم إلى العديد من السلالات المحلية منها والأجنبية، حيث تقوم الدولة باستيراد العديد من رؤوس الأبقار من الخارج قصد تطوير شعبة إنتاج الحليب والتقليل من فاتورة استيراد هذه المادة الشائعة الاستهلاك، يُقدر عدد الأبقار وفق إحصائيات سنة 2020 إلى حوالي 1.8 مليون رأس بقر.

- **الإبل:** يتركز هذا الصنف من الثروة الحيوانية جنوب البلاد، حيث تعد تربية الإبل إحدى أهم الأنشطة الرعوية هناك لما تدره من منتوجات غذائية كاللحوم والحليب، وأيضاً منتوجات أخرى كالوبر الذي يعتبر أحد متطلبات الصناعة المحلية التقليدية في الجنوب، تمتلك الجزائر حوالي 450 ألف رأس إبل من أحسن السلالات لهذا الصنف في العالم، وهذا وفق إحصائيات صادرة سنة 2023.

2.1.2 مبررات حماية الثروة الحيوانية

تهدف الجزائر إلى تبني سياسة التنويع الاقتصادي كمنار استراتيجي من أجل دك الارتباط بين اقتصادها والثروة البترولية كمورد واحد، حيث تعتبر الثروة الحيوانية أحد أهم ركائز هذه السياسة، لما لها من دور محوري في تحقيق العديد من الأهداف والغايات الاقتصادية منها والاجتماعية. بناءً على ذلك فإن تكريس نهج التنويع الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي بتقوية الإنتاج الوطني، هي الأهداف الكبرى المبتغاة من وراء وضع نظام قانوني محكم للحماية الصحية للثروة الحيوانية.

أولاً: تطوير الإنتاج الوطني

في سبيل إنجاح الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة الرامية لتطوير وترقية الإنتاج الوطني من أجل الحد من عمليات الاستيراد المفرطة المنهكة للخزينة العمومية، وضع المشرع الجزائري آليات ذات بعد

حمائي لما يعرف بالمنتوج الوطني تمام عملية الإنتاج بإعطائه بعضا من الأفضلية على حساب المنتج الأجنبي في السوق الوطنية، من هذا المنطلق فمن الواجب علينا الإحاطة بموضوع هل الثروة الحيوانية ومنتجاتها تعد من قبيل اعتبارها أنها منتوجات وطنية، وبالتالي استفادتها من امتيازات السياسة الحمائية؟ وفقا للقواعد الواردة في اتفاقية كيوتو المتعلقة بالمنشأ، والتي تشتمل وفقا على معيارين رئيسيين في تحديد بلد منشأ منتج ما حتى يمكن اعتباره منتوجا وطنياً؛ واستناداً لمعيار المنتوجات المتحصل عليها بالكامل الوارد في الفصل الأول من الملحق الخاص (ف) من هذه الاتفاقية الذي ينص أن "بلد المنشأ للبضاعة هو البلد الذي تم فيه إنتاج وتصنيع البضائع وفق المعايير الموضوعية". (الخاص، 2008)

الأمر الذي يقضي أن أي منتج أو سلعة تكون بالكامل متأتية أو بضاعة أو إنتاج بلد واحد فقط ومن دون استعمال أي مدخل غير محلي عليها كالحوانات الحية التي ولدت وتربت في ذات البلد. (وهيبة، 2009)

وعليه فالثروة الحيوانية جميع أصنافها وما تدره من منتوجات كالحليب واللحوم هي منتوجات وطنية من زاوية قانونية تستفيد إذن من امتيازات السياسة الحمائية المنتجة في الآونة الأخيرة تحظى بحماية على جميع الأصعدة بما فيها الصحية، حيث من زاوية اقتصادية الاستثمار في هذه الثروة يحقق جانب مهم من غايات فكرة حماية المنتج الوطني من توفير لمناصب العمل للعملة الصعبة عن طريق الحد من الاستيراد إلى جانب....

ثانياً: تحقيق الأمن الغذائي

يعرف الأمن الغذائي أنه حصول كل فرد على احتياجاته الضرورية من الغذاء السليم الشامل والأمن الملبيسي لاحتياجاته، بحيث يضمن له حياة صحية له. (مانع ٥).

تطرق المشرع الجزائري لمفهوم الأمن الغذائي، حيث عرفه أنه هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة على غذاء سليم وكان يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة (03 أ، 03 أوت 2008)

جدير بالذكر أن تحقيق الأمن الغذائي يتعلق بالأساس حول توفير غذاء للمستهلك بكميات كافية وبصورة منتظمة، غير أنه يشترط بطبيعة الحال أن يكون هذا الغذاء صحياً خالياً من الملوثات، يمكن من خلاله أن يكسب المستهلك صحة جيدة.

إن ما تقدمه الثروة الحيوانية من غذاء ذو مصدر حيواني الغني بالعناصر الحيوية والبروتينات المهمة جداً لصحة الإنسان يتطلب أن تولي الدولة أهمية قصوى لمسألة الحماية الصحية لهذه الحيوانات المشكلة للثروة الحيوانية، من حيث أن تبقى حية وتتكاثر من حيث العدد، وأيضاً من حيث أن تقدم لنا منتوجات صحية خالية من أي ملوثات قد تسبب أمراضاً للإنسان حين تناولها.

هكذا يتبين أن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط لا محالة بتكريس تدابير وإجراءات حمائية في الشق الصحي للثروة الحيوانية من أجل استمرارها حية أولاً، حيث على المستوى التطبيقي نجد أن الوقاية من الأمراض الحيوانية هو أهم إجراء من الواجب اتخاذه.

2.2 مفهوم الأمراض الحيوانية

إن أول تهديد يواجه الثروة الحيوانية في الآونة الأخيرة هو ما يعرف بالأمراض الحيوانية والتي زادت تنوعاً وخطورة بسبب العديد من العوامل البيئية منها كالجفاف والبشرية منها كسهولة عملية التنقل.

إنه ما يدع للشك فلا مجال للحديث عن أي استراتيجية قد توضع لتطوير قطاع الثروة الحيوانية من دون الأخذ بعين الاعتبار صحة هذه الحيوانات لحمايتها من الأمراض التي قد تصيبها مهددة بذلك حياتها.

1.2.2 تعريف الأمراض الحيوانية

المرض هو نقيض الصحة ويكون في الإنسان كما الحيوان، (السقاف، 2006) يتمثل في أنه انحراف عن الحالة الطبيعية للجسم إلى الحد الذي تصبح فيه الفعالية الفيزيولوجية للأنسجة غير كافية لإعادة الجسم إلى حالته الطبيعية (داود)، وتعرف الأمراض الحيوانية على أنها تلك الحالة التي تصيب

الحيوان، بحيث لا يستطيع من خلالها أن ينجز وظائفه الفيزيولوجية بالشكل العادي بالرغم من توفر الغذاء أمامه وجميع الشروط الأخرى اللازمة لعيشه. (بشير)

ينبغي الإشارة أن الأمراض الحيوانية تتجلى في مجموعة من الأمراض يمكن رؤيتها على جسم الحيوان كفقدها للشهية، ومنه نقص في وزنه كنتيجة أو تذبذب في مردوديته من ما يدور كمنتجات حسب صنف ونوع الحيوان، وهذا الأمر يحتم بطبيعة الحال التدخل البيطري من أجل تشخيص معالجة هذه الامراض الحيوانية.

أولاً: العوامل المساهمة في ظهور الأمراض الحيوانية

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى ظهور الأمراض الحيوانية المعروفة منها وحتى الجديدة، بالإضافة إلى المساهمة في انتشارها بين القطعان، مما يتسبب في حدوث خسائر كبير تتوسطها من بين هذه العوامل نذكر منها:

عوامل مناخية: حيث ساهمت التغيرات المناخية من ارتفاع لدرجات الحرارة وتباينها بين فترات اليوم إلى ظهور العديد من الفيروسات التي تشكل أمراضا حين دخولها إلى جسم الحيوان، زيادةً على ذلك فالجفاف ونقص المساحات الرعوية أثر كثيراً على مناعة الحيوانات من حيث بطء الاستجابة المناعية لديها، مما ساهم في انتشار هذه الأمراض الحيوانية.

عوامل تقنية: إن غياب العمل باستعمال تقنيات وأساليب حديثة في التربية تراعي متطلبات أي نوع أو سلالة للأصناف المشكلة للثروة الحيوانية يعد أحد العوامل الرئيسية في ظهور وتفشي الأمراض، وبالتالي عدم القدرة على التحكم بالشكل المثالي في عمليات الإنتاج الحيواني.

عوامل طبيعية: يتميز الوسط الحيواني في هذا الوقت الراهن بظهور العديد من مسببات الأمراض الحيوانية، وبالخصوص ما يعرف بالطفرات الفيروسية التي أدت إل ظهور العديد من الفيروسات الجديدة من حيث خواصها، حيث أصبحت تشكل أول تهديد جدي والدليل على ذلك تلك الهجمات الفيروسية الكثيرة والمتنوعة التي تصيب الحيوانات كمرض طاعون المجترات الصغيرة واللسان الأزرق.

2.2.2 أنواع الأمراض الحيوانية

تسبب الأمراض الحيوانية في نفوق عدد متباين من الحيوانات المشكلة للثروة الحيوانية وفي أحيان أخرى إلى إضعاف أدائها الإنتاجي، مما يجعلها منها هاجساً حقيقياً أمام أي محاولة لتطوير قطاع الإنتاج الحيواني وجعله دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، في سبيل حماية الصحة الحيوانية من هذه الأمراض عن طريق وضع التدابير اللازمة لذلك وجب أولاً الإلمام بأنواع هذه الأمراض التي تشكل حقيقة خطراً أمام استراتيجية الدولة في الاعتماد على هذه الثروة لأجل تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد.

أولاً: الأمراض الحيوانية بحسب مسبباتها

لدينا ما يعرف بالأمراض الحيوانية البكتيرية، والتي تظهر بسبب دخول وتكاثر كائنات دقيقة لجسم الحيوان تسمى بالبكتيريا لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، وهي أنواع عديدة تسبب أعراض عديدة كالحمى والسعال ونقص في الشهية (الهدى، 2024)، وخطورة هذه الأمراض تتعلق بالأساس حول نوع البكتيريا لا تشكل عائقاً حقيقياً لتنمية الثروة الحيوانية بالنظر لوجود العلاجات المناسبة لها في أغلب الأحيان.

الأمراض الفيروسية وهي التي تسببها كائنات حية متناهية في الصغر لا ترى إلا بالمجهر الإلكتروني حينما تدخل إلى جسم الحيوان تحدث اضطراباً في النشاط الطبيعي للخلية، هذه الفيروسات لها القدرة في تغيير صفاتها الجمادية والإحيائية مما ينتج عنها طفرات فيروسية تؤدي إلى ظهور فيروسات خطيرة ومقاومة مما يدل على صعوبة محاربة هذا النوع من الأمراض. (الكيسي، 2022)

الأمراض الطفيلية والتي تنشأ بسبب كائنات حية تدعى الطفيليات تعيش بعض أو كل أطوار حياتها داخل جسم الحيوان، هي أشد الأمراض انتشاراً ينتج عنها خسائر اقتصادية كبيرة بالرغم أنها لا تؤثر على صحة الحيوان نفسه. (غزال، موسوعة البصرة للطفيليات، 2022)

ثانياً: الأمراض الحيوانية حسب درجة خطورتها

على المستوى التطبيقي يلاحظ أن أخطر نوع من الأمراض التي تهدد الثروة الحيوانية هي تلك الأمراض التي تسمى بالأمراض الحيوانية المعدية ذات الاستطاعة الكبيرة على الانتشار وسط الحيوانات

وعلى مستوى مناطق شاسعة في وقت وجيز، الأمر الذي يتطلب من السلطات تسخير إمكانيات مادية وبشرية ضخمة سواءً من أجل الوقاية منها أو مكافحتها بعد انتشارها، تتنوع هذه الأمراض على حسب مسبباتها والتي يكون في غالب الأحيان الفيروسات، وتسبب هذه الأمراض في خسائر جسيمة قد تصل أحيانا إلى نفوق عدد كبير من الحيوانات المصابة، بل وتمتد آثارها السلبية إلى تناقص في إنتاجية هذه الحيوانات، مما يؤدي إلى تذبذب في تموين المصانع التحويلية بالمواد الأولية، من أجل إنتاج ما يعرف بالمنتجات ذات المصدر الحيواني، مما يحتم على الدولة مضاعفة عمليات استيراد هذه المواد وما يتبع هذا من تفاقم في العجز المسجل على مستوى ميزان المدفوعات.

3. الإجراءات القانونية لحماية الصحة الحيوانية

من الضروري التأكيد على أن الأمراض الحيوانية وبالأخص المعدية منها هي المعرقل الأول لعدم تطور ونماء الثروة الحيوانية من حيث العدد، والدليل على هذا تلك الأمراض المعدية العديدة المسجلة في الوسط الحيواني في هذه السنوات الأخيرة كمرض الحمة القلاعية عند الأبقار وطاعون المخبرات الصغيرة لدى الأغنام، في نفس الصدد إن لعدم وجود استراتيجية مساعدة على تحسين الصحة الحيوانية من حيث تطوير مردوديتها كذلك يعد من بين المعرفلات الأخرى للعب هذه الثروة لدورها في تحقيق الأمن الغذائي.

في هذا الصدد وللحد من هذه الأخطار، رصد المشرع الجزائري جملة من الإجراءات القانونية الهادفة لتجاوز هذه العراقيل ذات الطابع الصحي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

1.3 تدابير مكافحة الأمراض الحيوانية المعدية

نظراً لخصوصية الثروة الحيوانية أنها تشكل من الحيوانات الحية أورد المشرع جملة من التدابير للحد من ظهور وانتشار ما يعرف بالأمراض المعدية.

تنقسم هذه التدابير بين ما هي عامة تطبق بصفة عامة روتينية ودورية في نقاط محددة سلفاً تتسم بالطابع الوقائي الصرف، وتدابير خاصة أو مناسبة تعلن وفق شروط يجب أن تتوافر فعليا تتسم هذه التدابير الخاصة بالطابع الوقائي والعلاجي في آن واحد.

1.1.3 التدابير العامة ذات الطابع الوقائي

تعرف الوقاية أنها جميع الأنشطة الهادفة إلى تفادي حدوث الأمراض والحد من انتشارها والتقليل من آثارها، حيث أخذت الدولة على عاتقها توفير جميع الوسائل اللازمة لتفادي ظهور هذه الأمراض المعدية (المهدى، المرجع السابق)، والتي يمكن أن تتطور وتشكل أوبئة أو حتى جائحة لا يمكن السيطرة عليها وتسبب خسائر فادحة وسط الثروة الحيوانية؛ وفق قوانين الصحة الحيوانية تتجلى هذه التدابير في مكانين بالخصوص:

أولاً: على مستوى الحدود

حرصاً على تنمية الثروة الحيوانية من حيث العدد وتحسين السلالات الحيوانية حسب الأصناف التي تتميز بالأداء الإنتاجي العالمي، تقوم الدولة من الحين إلى الآخر باستيراد الحيوانات الحية بالخصوص صنف الأبقار الواردة من دول عديدة، هذا الإجراء وبالرغم من أنه يحمل في طياته العديد من المزايا، إلا أنه قد يشكل خطراً على الثروة الحيوانية الوطنية، حيث يمكن من خلاله أن تتسرب أمراض معدية حيوانية جديدة لا تكن مسجلة من قبل في خارطة الأمراض المعدية.

هذا الوضع قد حتم على الدولة وضع جملة من التدابير ذات الطابع الوقائي في شكل قيود تقنية وبيطرية تهدف إلى حماية الثروة الحيوانية من الحيوانات الحية المستوردة، التي حتماً ستختلط معها في المراعي ومستثمرات الإنتاج الحيواني، حيث يمنع استيراد بشكل قاطع لأي صنف حيواني يمكن أن يكون السبب في انتشار مرض معدٍ حيواني. (75، 1988)

كما ألزم المشرع من القائم بنشاط الاستيراد أن يتحصل على رخصة استيراد مسبقة مسلمة من قبل المصالح البيطرية لوزارة الفلاحة تضمن احترامه لجملة من الشروط المعدة سلفاً لهادفة بطبيعة الحال التأكد من سلامة هذه الحيوانات الحية المستوردة؛ ولإنجاح عملية الرقابة على مستوى الحدود، نص المشرع على منافذ حدودية سواء كانت برية أو حيوانية أسو مائية بصفة حصرية أن تكون مناطق دخول هذه الحيوانات، وهذا من أجل ضمان إنجاح تدابير الوقاية هذه (الذكر)، حيث تحتوي هذه النقاط على مراكز للحجز والعزل الصحي، ومنشأة ذات طابع لوجستيكي مخصصة للفحوصات

والتفتيش البيطري يركز على كل من مراقبة الوثائق الصحية البيطرية والمراقبة البيطرية الصحية للحيوانات المستوردة من أجل التأكد من سلامتها وخلوها من أي مرض حيواني معدي. (07، 1991)

ثانياً: على مستوى أسواق الماشية

يعرف سوق الماشية أنه ذلك الحيز الجغرافي المخصص لتداول الحيوانات الحية بيعاً وشراءً، حيث يعد أحد الأدوات المساهمة في تسويق هذه الأخيرة وخلق حركية اقتصادية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني على أصعدة متنوعة، إن الخصوصية التي تتميز بها هذه الأسواق باعتبارها نقاط تجمع والتقاء لعدد كبير من الحيوانات الحية المشكلة للثروة الحيوانية المترتبة من مناطق مختلفة، تعد أهم المسببات في انتشار الأمراض الحيوانية المعدية عن طريق العدوى في مقبل ذلك وضع المشرع مجموعة من التدابير الوقائية الهادفة لمنع ظهور هذه الأمراض.

تتجلى هذه التدابير في شروط تقنية تتعلق بالسوق كمنشأة وأخرى صحية تتعلق بالمراقبة البيطرية.

بالنسبة للنوع الأول فوفق للقرار الوزاري المؤرخ في 2000/09/30 يجب على أسواق الماشية أن تقسم إلى منطقتين من أجل الفصل بين الأبقار والخيول هذا من جهة، والأغنام والماعز من جهة أخرى، مع توفير حوضين للتطهير واحد مخصص لوسائل النقل والآخر مخصص للحيوانات، وأن تقام هذه الأسواق في مكان يجب أن يبعد عن أي مستعمرة حيوانية بـ 300 متر على الأقل. (القرار، 2000/09/30)، أما بالنسبة للمراقبة البيطرية حيث يلزم القانون وجود أعوان للسلطة البيطرية مسؤولون عن التفتيش للسوق والحيوانات كذلك.

2.1.3 التدابير الخاصة ذات الطابع الوقائي

بالرغم من فعالية التدابير العامة في الوقاية الصعبة للثروة الحيوانية، إلا أنه على المستوى التطبيقي قد تفشل هذه التدابير في مهمتها هذه لسبب أو لآخر، ونتيجة ذلك تنص قوانين الصحة الحيوانية على

شكل آخر من التدابير ذات الطابع المزودج وقائي وعلاجي في آن واحد تعلن ويعمل بها في حالة رصد ظهور مرض حيواني وبائي.

أولاً: مكافحة الأمراض الحيوانية المعدية

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 119/06 المعدل والمتمم (التنفيذي، 15 مارس 2006)، قائمة من الأمراض الحيوانية التي يجب التصريح بها بصفة إجبارية أمام مصالح السلطة البيطرية الوطنية، من أجل إتاحة المجال لهذه الأخيرة أن تتدخل بإجراءات وتدابير في أقل وقت ممكن، وعليه التقليل والحد من انتشار هذه الأمراض في مناطق أخرى.

تتمحور أغلبية هذه الأمراض الواجب التصريح بها حول ما يعرف بالأمراض الفيروسية المعدية، التي تتميز بسرعة الانتشار وسط جميع الأصناف المستغلة للثروة الحيوانية، مسببة ارتفاع في حالات النفوق، حيث يمكن للسلطة المختصة أن تعدل من هذه القائمة بزيادة أو حذف لهذه الأمراض، وهذا حسب الوضعية الوبائية الحالية المتعلقة بالداخل أو حتى ببلدان الجوار، لذا من الواجب أيضاً القيام بعمليات تقييم عن احتمال دخول أي مرض إلى الداخل من أجل وضعه على القائمة مسبقاً.

يفهم من إلزام المشرع على التصريح بهذه الأمراض أن هذا الأمر موجه لجميع من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بـمجازاة أو تربية أو تداول الحيوانات المشكوك للثروة الحيوانية من مربيين وتجار وحتى أطباء بيطريين خواص.

ثانياً: كفاءات التصدي للأمراض الوبائية المعدية

في حالة ورود تصريح بالاشتباه بوجود حالة عن مرض وبائي للسلطات المختصة، تتخذ هذه الأخيرة مجموعة من الإجراءات ذات طابع استعجالي، تتمثل هذه الإجراءات في السعي السريع لتشخيص المرض من قبل الطبيب البيطري المختص إقليمياً، وهذا عبر استعانتها لجميع أنواع وطرق التشخيصات الممكنة، كالقيام بعملية التشريح أو التحليل المخبرية حسب الحالة. (03 أ.)

في حالة مجرد الشك بوجود مرض من الأمراض الوبائية الإجباري التصريح بها، تقوم السلطة البيطرية وبالتنسيق مع السلطات المحلية بكافة الإجراءات الاحتياطية ذات الطابع الاستعجالي من عزل

للحيوانات وتحديد البؤرة الجغرافية الواجب التقييد عليها من حيث دخول وخروج الحيوانات منها، بالإضافة إلى إعلام المربين بكافة الوسائل الممكنة عن هذا المرض، وكيفية التعامل معه من أجل منع انتشاره. (75، القانون 08/08 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، ج.ر، عدد 4، 1988)

يمكن أن تلي هذه الإجراءات مجموعة أخرى من الأعمال الطبية كتطعيم الحيوانات من الصنف الذي انتشر فيه الوباء والذي يعرف أنه ذلك التدخل الطبي المتمثل في إعطاء الحيوان لقاحاً يحتوي على نسبة قليلة جداً من الفيروس المتسبب في المرض، من أجل تحفيز جهازه المناعي أن يكون أجساماً مضاداً ضد هذا المرض تمكنه من حماية نفسه منه.

حيث تعكف مصالح وزارة الفلاحة بالقيام بحملات تلقيح واسعة النقاط للأصناف الحيوانية، وهذا كلما دعت الضرورة الصحية لذلك من أجل حماية الثروة الحيوانية من انتشار هذه الأمراض الوبائية.

2.3 تدابير تحسين الصحة الحيوانية وتكاثرها

في مستعمل الحديث يجب الإشارة أن تدابير الحماية الصحية للثروة الحيوانية الهادفة لحماية حياة الحيوانات لن يحقق الأهداف المرجوة المتمثلة في تطوير قطاع الإنتاج الحيواني وجعله مصدراً للموارد الأولية التي تعد عصب الصناعة التحويلية في مجال المنتجات ذات المصدر الحيواني إذا لم تقترن مع تدابير أخرى تهدف إلى تعزيز الأداء الإنتاجي وجعله في مستويات تضاهي تحديات تحقيق الأمن الغذائي، تتمثل هذه التدابير في الاعتماد بتقنيات حديثة قصد تحسين السلالات الحيوانية، وأيضاً في وضع إطار قانوني يحافظ على حياة الحيوانات بالخصوص ذات المردودية العالية.

1.2.3 التلقيح الاصطناعي كتقنية حديثة في الإنتاج

أصبحت تقنيات تربية الحيوانات تتسم بالتطور والاعتماد على مخرجات البحوث العلمية والابتكار، مما يتيح المجال لتسين مردودية الثروة الحيوانية.

أولاً: مفهوم تقنية التلقيح الاصطناعي

تعرف تقنية التلقيح الاصطناعي أنها أحد التقنيات الحديثة التناسلية التي تستخدم في تلقيح إناث الحيوانات بوسائل منوية لذكور ذات صفات ومؤهلات وراثية عالية، وهذا باستعمال وسائل ومعدات مناسبة (ياسين)، ويعرف كذلك أنه عملية جمع خلايا الحيوانات المنوية من حيوان ذكر ووضعها يدوياً في الجهاز التناسلي للأنثى وهو بديل عن التزاوج. (السعدي، 1987)

تعد هذه التقنية من بين أهم الوسائل الطبية المحسنة للكفاءة التناسلية للإناث من الثروة الحيوانية، وبذلك الزيادة في عدد الولادات، وبالتالي تطور الثروة الحيوانية من حيث العدد، إن استخدام ذكور ذوي صفات جينية ممتازة يؤدي إلى تحسين السلالات الحيوانية، وبالتالي الزيادة في الإنتاجية فيما يخص إنتاج الحليب واللحوم ذو جودة عالية، علاوةً عن هذه المزايا أن تقنية التلقيح الاصطناعي تمكن الفلاحين من تجنب تنقل الأمراض المعدية والعدوى بها.

فالتحسين الوراثي والزيادة في الإنتاجية مع الحد من انتشار الأمراض كلها مزايا تتضمنها تقنية التلقيح الاصطناعي تصب في منحى تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على ثروة حيوانية محسنة عالية المردودية، ولهذا السبب وضعت الدولة مركزاً متخصصاً لهذه التقنية.

ثانياً: المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي

وفق المرسوم الرئاسي 04/88 المعدل والمتمم تم إنشاء ما يعرف بالمركز الوطني للتلقيح الاصطناعي، والذي يتميز بطبيعة قانونية خاصة، حيث تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي يتمتع بالاستقلال المعنوي والمالي يعتبر تاجراً في معاملاته مع الغير ويخضع للأحكام وقواعد القانون التجاري (04/88، 1988)، الذي ثبت ظهورها، هذه الحالات الوقائية تكون بإشراك جميع الفاعلين في الوسط الحيواني وهي مجانية كذلك.

يتولى هذا المركز في إطار السياسة الرامية لتطوير الثروة الحيوانية للعمل على ترقية وتحسين السلالات، وهذا عبر قيامه بمجموعة من التدابير في هذا الصدد تتمثل بالأساس في: (و5، من

المرسوم التنفيذي رقم 434/05 الذي يعدل المرسوم الرئاسي 04/88 المتعلق بإنشاء مركز وطني للتلقيح الاصطناعي، ج.ر، ع 74،، 2005)

- تنظيم ترقية السلالات ذات الكفاءة الإنتاجية العالية عبر الابتكار.
- القيام بإعداد برامج تدريس وتكوين في إطار البحث العلمي الرامية لثمين الثروة الحيوانية عبر تحسين السلالات وجعلها أكثر مقاومة للأمراض.
- استعمال تقنية التلقيح الاصطناعي من أجل الحفاظ على السلالات الحيوانية المحلة ذات المردودية العالية.

2.2.3 مكافحة الذبح العشوائي للثروة الحيوانية

تعتبر ظاهرة الذبح العشوائي للثروة الحيوانية وبالأخص جنس الإناث منها أحد أهم المشكلات التي تواجه قطاع الإنتاج الحيواني الذي يعتبر من بين العناصر المهمة في تحقيق الأمن الغذائي لما له من مميزات اقتصادية، غير أن هذه الظاهرة والتي أصبحت للأسف تزداد انتشاراً تعرقل عملية تكاثر هذه لثروة واستدامتها عبر استنزافها بواسطة عمليات ذبح خارج الأطر القانونية وبعيداً عن أعين الرقابة.

أولاً: الضوابط القانونية لذبح الحيوانات

ناهيك على أن عملية الذبح يجب أن تتم حصرياً في المذابح المخصصة لهذا الغرض، فقد أورد المشرع حيوانات محددة بنوعها وجنسها أمها ممنوعة من الذبح، حيث يمنع من الذبح جميع الإناث الحوامل من داخل فصائل الحيوانات المشكلة للثروة الحيوانية، وجميع الذكور من جميع الأعمار التي تستعمل فحولا من أجل التكاثر أيضاً إناث للأبقار من السلالات المحسنة التي تقل أعمارها عن الثماني سنوات وإناث الأغنام من السلالات المحلية التي تقل أعمارها عن الخمس سنوات. (02 أ،، 1991)

يلاحظ أن هذه الضوابط تتعلق بالأساس في السن وأيضاً بالجنس، وهذا من أجل حماية الثروة الحيوانية من الانقراض وبالتالي فشل أي استراتيجية تتعلق بثمانين قطاع الثروة الحيوانية، غير أن هذا المنع يمكن مخالفته إذا رخص بذلك الطبيب البيطري المسؤول في حالات الضرورة عن طريق شهادة يستعملها هذا الأخير تدون فيها أسباب الذبح وتاريخه. (04، 1991)

ثانياً: الجزاءات القانونية في حالة المخالفة

تتمحور الجزاءات المرصودة في حق المخالفين للمنع القانوني المتعلق بالحيوانات الممنوع ذبحها إلا وفق شروط واستثناءات منصوص عليها مسبقا الجزاءات ذات طابع مدني وأخرى ذات طابع جزائي، حيث يتعرض المخالفون لعقوبة الحجز للحوم الحيوانات التي تم ذبحها بكامل أجزائها، في حالة العود وتكرار المخالفة يعاقب القانون بغرامة مالية تصدر بثلاث أضعاف المقدار المالي للحيوانات التي تم ذبحها.

وبالرغم من هذا فإن عمليات الذبح العشوائي لهذه الحيوانات الممنوع ذبحها أصبحت ظاهرة تلاحظ بشكل يومي للأسف، مما ينتج عنه تناقص رهيب في إعداد الثروة الحيوانية ومنها إمكانية فشل أي سياسة اقتصادية مرصودة لتطوير الإنتاج الحيواني.

4. الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نستنتج أنه في سبيل تحقيق أمن غذائي مرتبط مع الثروة الحيوانية بالأساس، عمد المشرع لوضع العديد من الإجراءات والتدابير الهادفة لحماية الحيوانات من النفوق، وأيضاً الهادفة إلى تحسين صحتها وبالتالي مردوديتها الإنتاجية.

إن أخطر ما يهدد الثروة الحيوانية هو ذلك الأمراض الحيوانية المعدية التي تسببها الفيروسات. لقد وضع المشرع مجموعتين من الآليات لحماية الصحة الحيوانية، حيث رصد تدابير ذات طابع وقائي وأخرى ذات طابع علاجي ووقائي في آن واحد.

أكدت الدراسة أن عملية حماية وتطوير الصحة الحيوانية هي مهام مسؤولية الجميع، لما تتميز به الأمراض من خصوصية في هذا الصدد.

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، فإننا نقترح التوصيات الآتية:

- ضرورة وضع إطار قانوني يضبط عمل ومهام السلطة البيطرية الوطنية، بما يواكب مختلف التحديات التي تواجهها الثروة الحيوانية في شق الصحة الحيوانية.
- ضرورة إنشاء مراكز ومختبرات بحث من أجل صناعة اللقاحات داخل الوطن، ومن أجل المحاربة المبكرة والمنهجية للأمراض المعدية.

- تعديل القوانين المتعلقة بضبط ذبح بعض الأصناف الحيوانية بتشديد العقوبات على مخالفتي هذه الضوابط.

5. المراجع:

1. المرسوم الرئاسي 88/04 المتضمن إنشاء مركز وطني للتلقيح الاصطناعي لتحسين السلالات، ج.ر، عدد 01، (1988) .
2. 02، أ. (1991). من المرسوم التنفيذي رقم 91/514 المتعلق بالحيوانات التي يمنع القانون ذبحها، ج.ر، عدد 68 .
3. 03، أوت (2008). القانون رقم 16-08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي.
4. 03، أ. (s.d.). المرسوم التنفيذي رقم 06/119 السالف الذكر.
5. 04، أ. (1991). من المرسوم التنفيذي رقم 91/514 المتعلق بالحيوانات التي يمنع القانون ذبحها، ج.ر، عدد 68 .
6. 07، أ. (1991). المرسوم التنفيذي 91/452 المتعلق بالمفتشيات البيطرية في المراكز الحدودية.
7. 17، ر. (s.d.). المتعلق بحماية وتنظيم الثروة الحيوانية . باليمن.
8. المرسوم الرئاسي 88/04 المتضمن إنشاء مركز وطني للتلقيح الاصطناعي لتحسين السلالات، ج.ر، عدد (1988) . 01.
9. 166، (s.d.). .. من المرسوم التنفيذي 95/363 المحدد لكيفيات التفتيش البيطري للحيوانات الحية والمنتجات الآتية من أصل حيواني المخصصة للاستهلاك البشري، جر، ع.
10. 75، أ. (1988). القانون 08/08 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، ج.ر، عدد 4.
11. 75، أ. (1988). القانون 08/88 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية المعدل والمتمم.

12. 88/04, 1. (1988). المتضمن إنشاء مركز وطني للتلقيح الاصطناعي لتحسين السلالات، ج.ر، عدد 01.
13. 88/08, (s.d.). المتعلق بالطب البيطري.
14. brugère, j. (s.d.). maladies moutons. france: edition France agricole.
15. levestok, D. f. (23/06/2021). Definition. retrived: edition.
16. التنفيذي, 15 مارس. (2006) المرسوم التنفيذي 06/119 الذي يحدد قائمة الأمراض الحيوانية التي يجب التصريح بها والتدابير العامة التي تطبق عليها، ج.ر، عدد 16 المؤرخة في 15 مارس 2006.
17. الخاص, ر. 1. (2008). ف (المتعلق بقواعد المنشأ لاتفاقية كويتو المعدلة، ج.ر، رقم 02.
18. الذكر, أ. 1. (s.d.).
19. السعدي, ح. ع. (1987). التلقيح الاصطناعي لحيوانات المزرعة. مطابع جامعة الموصل.
20. السقاف, ع. ب. (2006). الموسوعة الفقهية. موقع الدرر السنية.
21. القرار, أ. (30/09/2000). المؤرخ في 30/09/2000 المتعلق بالرقابة الصحية على مستوى أسواق الماشية.
22. الكبيسي, ج. ص. (2022). محاضرات حول الفيروسات. كلية الزراعة.
23. الهدى, ب. ع. (2024). الط الوقائي على ضوء قانون الصحة الجزائري. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن.
24. الهدى, ب. ع. (s.d.). المرجع السابق.
25. بشير, ن. م. (s.d.). محاضرات في صحة الحيوان، قسم الانتاج. العراق: جامعة الموصل.
26. داود, إ. (s.d.). محاضرات في علم الأوبئة. جامعة الموصل.
27. غزال, غ. 1. (2022). موسوعة البصرة للطب ليليات. دار الكتب والوثائق العراقية.

28. غزال , غ. ي. (2022). موسوعة البصرة للطبيليات . دار الكتب والوثائق العراقية.
29. مانع , ه. أ. (s.d.). المرجع السابق.
30. مانع , ه. أ. (2023). واقع الانتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر . الجزائر :مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
31. محمود , ا. ن. (s.d.). الحماية الجنائية الموضوعية للثروة الحيوانية في قانون العقوبات (دراسة مقارنة)، كلية الحقوق، بابل . بابل، العراق.
32. و , 15أ. ا. (2005). من المرسوم التنفيذي رقم 05/434الذي يعدل المرسوم الرئاسي 88/04 المتعلق بإنشاء مركز وطني للتلقيح الاصطناعي، ج.ر، ع. 74.
33. و , 15أ. ا. (2005). من المرسوم التنفيذي رقم 05/434الذي يعدل المرسوم الرئاسي 88/04 المتعلق بإنشاء مركز وطني للتلقيح الاصطناعي، ج.ر، ع. 74.
34. وهيبه , ب. د. (2009). أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
35. ياسين , ع. ا. (s.d.). إدارة الثروة الحيوانية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.